الفصل العاشر

تقدم الصناعه فى المانيـــا

- تأخر ظهور الثوره الصناعيه و اسبابه
- تقدم الصناعه قبل ١٨٧١
- نتائج الثوره الصناعيه
- تقدم الصناعه بعد ١٨٧١

تأخر ظهور الثورة الصناعية واسبابه :

لم تظهر الثورة الصناعية فى المانيا الا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ولذا كانت متأخرة عن فرانسا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك التأخر الى اسباب عديدة اهمها:

١- قوة النقابات الطائفية فى المانيا إذ انها بقيت قائمة وقوية حتى منتصف القرن الماضى ، على الرغم من المحاولات الكثيرة لاضعافها او الغائها قبل ذلك الوقت ، فى حين ان تلك النقابات الغيت فى فرنسا سنة ١٧٨٩ وكانت ضعيفة ومهملة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر . ففى عصر النهضة فلا بروسيا عقب معكرة "يينا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات احد الاصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها (شتاين) و (وهاردنبرج) ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨١١ وقضت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على اغلب الصناعات ، وباتباع نظام الحرية الصناعية الذى اوجدته الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة (اى عدم تقييد حرية العامل بغير اشتراط حصوله على ترخيص من الحكومة بمزاولة مهنته) وبذلك ضعف النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الاساسية التى بررت قيامها ، وحدث مثل ذلك فى بقية انحاء المانيا سواء أكانت خاضعة لنابليون مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

غير ان انتصار الرجعية فى المانيا بعد انسحاب نابليون من عالم السياسة أدى الى عودة النقابات الطائفية الى سابق امتيازاتها وسلطانها ، والى قيام النزاع بين تلك النقابات وبين مظاهر الحرية الصناعية التى بدت تباشيرها فى انحاء البلاد ، وقد حاولت حكومة بروسيا التوفيق بين

المصالح المتضاربة فاصدرت ١٨٤٥ قانوناً لتنظيم شئون العمال ، قضى بالاحتفاظ بأهم فوائد النقابات الطائفية ، وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد . غير أن ذلك القانون لم يعمل به طويلاً ، اذ يعد قيام ثورة سنة ١٨٤٨ طالب العمال المشتغلون بالصناعات اليدوية بعودة النقابات الطائفية الى ماكانت متمتعة به من نفوذ وسيطرة فى العصور الوسطى ، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة الخطيرة ولذا صدر فى سنة ١٨٤٨ قانون بالغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى اعترف بها قانون سنة ١٨٤٥ ، وباعادة النقابات الى ماكانت ناعمة به من نفوذ عظيم. وكان ذلك الانتصار للرجعية فى المانيا خطراً كبيراً على نهضة الصناعة فى تلك البلاد لولا ضعف الهمة فى تنفيذ ذلك القانون .

وقد كان من المتعذر على الرجعية ان تقف طويلاً فى وجه التطور الجديد الذى ظهر فى الصناعة وجعلها قوة عظيمة لا يمكن مقاومتها فى أية دولة ، ولذا لم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت الى الاخذ بناصر الصناعة ، وبعد سنة ١٨٦٠ صدر التشريع اللازم لضمان حرية الصناعة فى المانيا ثم الغيت النقابات الطائفية نهائياً بقانون اصدره اتحاد المانيا الشمالى سنة ١٨٦٩ ، وخضعت له جميع الولايات التابعة له . وبذا حصلت المانيا فى ذلك التاريخ المتأخر على حرية العمل التى تعتبر شرطاً اساسياً لقيام الثورة الصناعية ، والتى تمتعت بها انجلترا وفرنسا منذ زمن طويل.

٢- شدة تمسك الشعب الألمانى بالزراعة ، اعتقاداً منه بأنها الأساس الوحيد لحياة الدولة الاقتصادية ، ولذا كانت الصناعة فى نظره جديرة بأن

تشغل مكاناً ثانوياً بحتاً بالنسبة الى الزراعة ، ولا تستحق من اهتمام المجتمع وتقديره المشتغلين بها بقدر ما تستحقه الزراعة. وقد كان الغرض الاول من الصناعات اليدوية القليلة القائمة فى المانيا حتى منتصف القرن الماضى مجرد سد حاجة المشتغلين بها وتموين الاسواق المحلية الضيقة.

٣- شدة فقر الشعب الألمانى وقلة ماليه من رؤوس الأموال المنقولة ، نظراً لكثرة الحروب التى احتملتها البلاد فى عصر نابليون ، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة ، مما أدى الى نزوح النقود منها بدرجة جعلت من من المتعذر اتمام أبسط المعاملات التجارية . وقد شهد كثير من المؤرخين بانتشار الفقر والجوع بين اكثر سكان الريف والمدن فى المانيا سنة ١٨٣٠ حتى شق على الاغنياء انفسهم ايجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بسبب حبس ثروتهم فى الاراضى الزراعية .

وفضلاً عن ذلك فان نظام المصارف فى المانيا كان اعظم التأخر فى ذلك الوقت بدليل أن قوة مصارفها (اى ماملكته من رؤوس الاموال والودائع وحق اصدار النقود) لم تزد سنة ١٨٤٠ على ١ : ٧ من قوة المصارف فى انجلترا وقتئذ ، ولا يخفى خطورة الخدمات التى تؤديها المصارف لنظام العالم الاقتصادى منذ قيام الثورة الصناعية ، فان الانتاج الصناعى لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة فحسب ، بقدر ما يتطلب نظام الائتمان الذى يساعد على تمويل اصحاب المشروعات الصناعية ، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة المصارف.

٤- قلة الاسواق الداخلية والخارجية ، فكان يعيب الأسواق الداخلية قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجمهور وتعوده على

شظف العيش والاقتصاد الذى وصل الى حد التقتير ، هذا فضلاً عما سببته صعوبة المواصلات الداخلية من غلاء الاسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف انواعها . أما الاسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان المانيا من المستعمرات التى تستورد منها ماتحتاج اليه من الخامات ، وتصرف فيها ما تنتجه من المصنوعات . كما ان قلة السفن الألمانية جعلت تجارة البلاد الخارجية تحت رحمة الدول البحرية المنافسة لها كانجلترا . وقد سبق لنا بيان ان اتساع تجارة انجلترا الخارجية ، وكثرة الطلب عليها من المستعمرات التى يقطنها المهاجرون البريطانويون او سلالتهم ، كانا من اهم العوامل فى اسبقية انجلترا فى الثورة الصناعية . وقد كانت المانيا محرومة من كل ذلك .

٥- انقسام المانيا سياسياً مما جعل من التعذر اجماع الراى على تشجيع النهضة الصناعية فى جميع الولايات على السواء . فقد تألفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ من ٣٧ ولاية مستقلة داخلياً ، وكان لكل منها حرية مطلقة فى سياستها بازاء الصناعة والتجارة ، الى ان انضم عدد كبير من تلك الولايات الى الاتحاد الجمركى حوالى سنة ١٨٣٣ ، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها فيما يختص بالتجارة ، وضمان حرية التعامل التجارى فى داخل الاتحاد . ولكنها استمرت محتفظة بسيطرتها الكاملة على الصناعة فى اقاليمها ، وكان اغلب امراء المانيا ينظرون الى الصناعات الناشئة فى ولاياتهم كمورد جديد للدخل ،ولذا ارهقوها بضرائب الانتاج وبأنواع المكوس المختلفة ، بدلاً من مساعدتها بالاعلانات السخية، ولهذا عملوا على زيادة اسعار المصنوعات وعرقلة التقدم الصناعى او القضاء عليه فى المهد.

تقدم الصناعة قبل سنة ١٨٧١

لم يبدأ تقدم الصناعة جدياً إلا بعد تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ وذلك نظراً لصعوبة التغلب على العوامل السابقة الا بعد توحيد البلاد تحت إدارة حكومة مركزية قوية . غير أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٧١ امتازت بنشاط صناعى لا يستهان به ، إذ حدثت فيها التغيرات الاقتصادية الجسيمة التى تلقب باسم الثورة الصناعية ، ووضعت فيها دعائم الصناعات الجديدة التى عرفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ نعمت بفترة طويلة من السلم فزاد رخاء الشعب وانتشرت روح الثقة فى النفوس وكان ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاتحاد الجمركى وعمل على هدم الحواجز الجمركية التى عرقلت تجارة المانيا الداخلية ، ولذا فتحت اسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية ، ونشطت التجارة الداخلية نشاطاً لم تألفه من قبل ، وبخاصة بعد ان بدأت المانيا فى مد الخطوط الحديدية وتسهيل وسائل النقل فى بلادها الواسعة.

غير أن ذلك لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة الصناعية فى المانيا وسرعة تقدمها ، وان كان من الشروط اللازمة لنجاح تلك الثورة بعد ظهورها . على ان المانيا لم تكتف بذلك بل عمدت الى تقليد الصناعة البريطانية ونقلها اليها بحذافيرها ، لكى تختصر الطريق وتصل من اقرب سبيل الى ما وصلت اليه انجلترا من التقدم الصناعى بعد جهد طويل . وقد تحقق ذلك بسبب توسع المانيا فى استيراد الآلات الجديدة من انجلترا واستقدام العمال من تلك الدولة ليساعدوا على انساء المصانع فيها وارتها وتعليم العمال الألمان فنون الصناعات الجديدة . وبهذه الوسيلة نهضت صناعة المانيا نهوضاً سريعاً عوض على البلاد ما خسرته من الوقت قبل ظهور الثورة الصناعية فيها ، ومكنها من ان تدخل بعد زمن قصير فى ميدان المنافسة

الشديدة مع الدول الأعراق منها فى الصناعة ، ومن أن تتغلب عليها فى كثير من النواحى.

ويستدل على مبلغ تقدم الصناعة الألمانية فى تلك الفترة من اطراد تقدم صناعة المنسوجات القطنية ، ويتبين ذلك مما يأتى :

استهلاك القطن الخام سنوياً

السنة	مقدار القطن المستهلك
من ١٨٣٦ – ١٨٤٠	١٨.٥٠٠.٠٠٠ رطل
من ١٨٥١ – ١٨٥٥	٥٦.١١٠.٦٠٠ رطل
من ١٨٦١ – ١٨٦٥	٩٧.٥٦١.١٠٠ رطل

وكذلك زادت مغازل القطن فى المانيا ١٢٢% فيما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٦٧ وبلغ انتاج البلاد سنة ١٧٧١ نحو ٨١% من خيوط القطن اللازمة لصناعة المنسوجات فيها ، فى حين ان انتاجها لم يزد على حوالى ٣٠% سنة ١٨٣٦ ، ولذا شعرت انجلترا سنة ١٨٧١ بمنافسة المنسوجات القطنية الألمانية.

ولم يك ذلك التقدم مقصوراً على صناعة المنسوجات القطنية فحسب بل شمل كذلك صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية ، بدليل أن استهلاك الحرير الخام زاد فى المانيا من ٦٠٠.٠٠٠ رطل فى سنة ١٨٤٠الى نحو ١.٩٠٠.٠٠٠ رطل سنة ١٨٧٠ ، وكانت انجلترا ومستعمراتها اكبر الأسواق المستهلكة للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صحب هذا التقدم العظيم فى صناعة ألمانيا تركز الصناعات الرئيسية فى الاقاليم الملائمة لها كما حدث فى انجلترا ، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات المعدنية على اختلاف انواعها فى حوض

الروهر ، وهو اغنى اقاليم المانيا فى الفحم واكثرها رقياً فى المواصلات ، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى سكسونيا ، والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين ، والمنسوجات التيلية فى سيليزيا.

وأهم ما يلفت النظر فى تقدم صناعة المانيا فى ذلك العهد شدة الاهتمام بمجرد تقليد الصناعة البريطانية ، ولذا اكتسبت المصنوعات الألمانية فى بادئ الامر سمعة سيئة فى الاسواق بسبب حسن مظهرها وقلة جودتها اذا قورنت بالمصنوعات البريطانية ، ويعزى ذلك الى ان المانيا حاولت انتزاع الاسواق من انجلترا فى اقصر وقت وبأقل جهد ، فلم تترفع عن التغرير بالمشترين واجتذابهم الى شراء سلعها الرخيصة الثمن والمشابهة للسلع البريطانية . غير أن ألمانيا عرفت بعد قليل خطأ تلك السياسة وعظم الضرر الذى يلحق بتجارتها بسبب سوء السمعة فبذلت مجهوداً جباراً للتغلب على ذلك والاقلاع عن تلك الخطة .

نتائج الثورة الصناعية :

لم تتاثر المانيا بنتائج الثورة الصناعية بقدر تاثر انجلترا بها ، سواء اكان من الناحية الاجتماعية ام الاقتصادية ام الساسية ، وذلك لان النهضة الصناعية فيها لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى انجلترا ، وانما نقلت اليها نقلا واقتبست اقتباساً ، دون ان يدفع الشعب الألمانى ثمناً لذلك بتغير تقاليده ومشاربه وانظمته كما فعلت انجلترا ، ولا ريب فى ان تلك الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من انجلترا كفرنسا وايطاليا ، ولكنها اكثر انطباقاً على المانيا واليابان ، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة اليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقية الدول . ولعل هذا هو السبب فيما يشاهد جلياً من التناقض الغريب والاختلاف الشديد بين حالة

المانيا (او اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً من الكمال والتفوق تغبط عليه حقاً ، وحالتها المعنوية وانظمتها الاجتماعية بل السياسية ايضاً ، التى تتم عن مسحة العصور الوسطى ، ولا تتفق فى كثير من النواحى مع روح العصور الحديثة . ولا يقصد بذلك ان المانيا لم تتأثر تاثراً بليغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبيرة فيها حيث يثحتشد السكان وتظهر قوة الرأى الثعام ، إذ لا مشاحة فى ان الثورة الصناعية قد انتجت فى المانيا نتائج شبيه بالتى انتجتها فى انجلترا كزيادة الثروة الاهلية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال الخ . غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً بسبب الميزات الالمانية التى لا دخل للصناعة فيها كقوة الروح العسكرية فى الشعب وشدة ميله الى النظام وإطاعة الرؤساء ، وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى البلاد نجاحاً كاملاً ، او تقدم مركز المراة فى المجتمع بقدر ما وصل اليه فى انجلترا او فرنسا .

تقدم الصناعة بعد سنة ١٨٧١

كان توحيد الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ حادثاً اقتصادياً كبيراً بقدر ماكان حادثاً سياسياً عظيماً ، فان التقدم الصناعى البطئ الذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول الى تقدم سريع جداً بهر الانظار وصار من اهم مظاهر تاريخ اوربا الحديث . ويرجع ذلك النجاح الفذ الذى اصابته صناعة المانيا بعد توحيد البلاد الى القضاء على جميع العوامل التى عرقلته من قبل ، وظهور عوامل اخرى بعيدة الاثر فى تشجيعه وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى :

١- ان تكوين الامبراطورية الألمانية سمح لألمانيا ان تتبع سياسة اقتصادية واحدة ، رمت قبل كل شئ الى تشجيع الصناعة وانهاضها، فقد لعبت حكومة الامبراطورية دوراً هاماً بارزاء الصناعة ولم تبخل عليها

بالاعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة ، وانشأت لخدمتها اسطولاً حربياً وتجارياً قوياً ، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية عظيمة لها ودراسة حاجات الأسواقالبعيدة واذواق اهلها ، ودخلت فى ميدان الاستعمار لكي تحصل على ماتبقى من الاقاليم الغنية فى افريقية والشرق الاقصى وجزائر المحيط الهادى ، وبالجملة فان حكومة الامبراطورية قامت بكل انواع المساعدة لصناعة البلاد اعتقاداً منها بأن تقدم الصناعة يزيد قوة الدولة وثروتها ويرفعها الى مصاف الدول العظمى .

٢- ان انتصار المانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية زاد ثروة البلاد المالية الطبيعية زيادة كبيرة كان لها اكبر اثر فى تشجيع الصناعة فيها ، اذ أن المانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة مقدارها خمسة مليار فرنك ، فزادت رؤوس الاموال فيها زيادة فجائية عظيمة ، وتوافرت للصناعة الاموال اللازمة لتقدمها . كما أن المانيا استولت على اقليمي الألزاس واللورين وكانا من اهم اقاليم فرنسا الصناعية وبخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين ، نظراً لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس . وبهذه الوسيلة زادت ثروة المانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصناعى زيادة عظيمة ، بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسار كبيرة ، واستمرت تعانى نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤.

٣- توسع اسواق المانيا الداخلية بسبب عناية الحكومة بتسهيل المواصلات وتقليل نفقاتها ، وبسبب سرعة تزايد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية . وتظهر اهمية هذا العامل الذى كان من النتائج غير المباشرة لتكوين الامبراطورية ، من ان سكان المانيا زادوا فى العدد فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٠ من ٦٤.٠٥٨.٧٩٢ نسمة ، وبهذه

الوسيلة لقيت صناعة المانيا اكبر تشجيع بسبب اتساع الاسواق الداخلية والخارجية معاً.

وقد نجم عما سبق ان اخذت صناعة فى التقدم بخطوات واسعة فى جميع النواحى ، فمن زيادة هائلة فى النشاط الصناعى وانتاجه ، الى تدعيم الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها كصناعات النسيج والالات ، وانشاء صناعات لا تقل عنها اهمية كالصناعات الكهربائية والكيماوية . وقد صحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقاً حاسماً ، وقيام نظام المصانع على انقاض الصناعات المنزلية الريفية ، وكثرة مهاجرة السكان الى المدن الصناعية ، وميل الصناعة الى التضخم والتركز ، وتنظيم الانتاج تحت سيطرة النقابات الانتاجية وسيجد القارئ شرح كل ذلك فيما يلى :

غير ان التقدم الصناعى السريع الذى بدأ سنة ١٨٧١ اصطدم سنة ١٨٧٤ بازمة اقتصادية شديدة مشابهت من وجود عديدة الازمة الاقتصادية التى حلت بالعالم سنة ١٩٢٩ وان كانت اقل منها حدة ومدى . وقد استمرت المانيا تتخبط فى غياهب تلك الازمة وتحاول اعادة التوازن والاستقرار الى شئونها الاقتصادية حتى سنة ١٨٩٠ ، وبعدئذ دب النشاط فى صناعتها مرة اخرى وعادت الى التقدم والتوسع ، حتى صارت المانيا من ارقى دول العالم الصناعية .

وقد امتازت نهضة المانيا الصناعية فى الازمنة الحديثة بميزات واضحة يمكن تلخيصها فيما يأتى:

١- التوسع العظيم فى استخراج الفحم والحديد ، نظراً لغنى المانيا فى هذين المعدنين . ولذا كانت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب

رمزاً للصناعة الألمانية ، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية.

ويوجد الفحم فى المانيا فى حقول متعددة أهمها حوض الروهر واقليم وستفاليا وسيليزيا العليا واقليم السار ، كما يوجد ايضاً فى حقول ثانوية كسيليزيا السفلى وسكسونيا . وقد قدر ان الفحم الموجود فى حوض الرهور وحده يكفى كل حاجة المانيا قروناً عديدة ، ولا يقل عن هذا الحوض فى الثروة اقليم سيليزيا العليا (الذى اصبح الآن تابعاً لبولنده).

وقد امتلكت المانيا ٣١٨ منجماً للفحم سنة ١٩١٠ وانتجت تلك المناجم فى مجموعها نحو ١٥٣.٠٠٠.٠٠٠ طن سنوياً ، مع ان انتاج الفحم لم يزد على نحو ١٠٩.٠٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٠٠ ، وفى سنة ١٩١٤ كانت المانيا ثالثةدول العالم فى مقدار ما انتجته من الفحم ، ولم يسبقها فى ذلك سوى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

اما الحديد فيتوفر وجوده فى جهات عديدة كحوض الرين الأوسط واقليم اللورين ووستفاليا وشرقى سلييزيا . وقد استفادت المانيا كثيراً من اختراع طريقة (بسمر) سنة ١٨٦٨ اذ تمكنت بذلك من الانتفاع من حديد اللورين المختلط بالفسفور . ونظراً لما حدث من التقدم فى طرق المواصلات فى ذلك القت وفى وسائل صهر الحديد ، فان انتاج الحديد فى المانيا زاد زيادة هائلة حتى سبقت تلك الدولة انجلترا فى هذا الميدان سنة ١٩٠٣ واصبح لا يفوقها فى الانتاج سوى الولايات المتحدة.

وتظهر أهمية الفحم والحديد لألمانيا من أن خمس جميع المستغلين بالصناعة فيها قبيل الحرب العالمية الأولى كان موظفاً فى صناعة

استخراج المعادن وصهر لحديد ، كما كان اقليم الروهر ، وهو أغنى اقاليم اوربا قاطبة فى الفحم ، اكثر جهات المانيا ازدحاماً بالسكان واكبر مراكز الصناعة فى تلك البلاد وتملك المانيا عدا الفحم والحديد مقادير كبيرة من المعادن الأخرى كالنحاس والرصاص فى جبال هارتز والزنك فى سليزيا ، والنيكل فى سكسونيا ، والبوتاس (الذى تكاد المانيا تختكره) فى الأقاليم المجاورة لها نوفر وبرونزيك ومجد بورج ، وبذا توافرت لالمانيا جميع المعادان اللازمة لنجاحها فى الصناعة ، وكانت تلك البلاد من هذه الناحية متفوقة كثيراً على كل من انجلترا وفرنسا.

٢- التقدم العظيم فى صناعة الالات الزراعية ، فان المانيا تقدمت كثيراً فى صناعة الالات على اختلاف انواعها ، اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد ، ومثال ذلك شهرة مجد بورج بآلات استخراج سكر البنجر، وليبزج بآلات الطباعة ، وبرلين بالآلات الكهربائية ، وسولنجن بالآلات القاطعة ، ودرسدن بآلات صنع الشكولاته ، وشمنتز بآلات صنع الدنتلا والجوارب ، هذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت فى المانيا نمواً سريعاً ، وكانت اهم مراكزها هامبرغ وبرمن .

٣- تفوق المانيا فى الصناعة الكهربائية والكيماوية تفوقاً معترف لها به من الجميع ، ويعزى ذلك الى شدة عنايتها بالتعليم الفنى وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً . وتبين سرعة تقدم هذين النوعين من الصناعات من ان عدد المشتغلين بصناعة الآلات الكهربائية كان حتى سنة ١٨٨٢ ضئيلاً بحيث لم يستحق الذكر فى الاحصاءات الرسمية ، ولكنه بلغ فى سنة ١٨٩٥ ١٥.٠٠٠ نسمة ، وسنة ١٩٠٢ : ٥٠.٠٠٠ نسمة ، وسنة ١٩١٠ نحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، كما زاد عدد المصانع المشتاغلة بانتاج المعدات الكهربائية من ١٥٩سنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠

سنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠ سنة ١٩٠٠، ولذلك استطاعت المانيا انتاج كل حاجاتها من الآلات الكهربائية ، وصدرت مقادير كبيرة منها الى جميع الأسواق حتى انجلترا وفرنسا.

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغت المانيا فيها شاوا بز جميع الدول الأخرى ، ففى ١٩٠٠ كانت محتكرة لاربعة اخماس مواد الصباغة فى العالم ، ولعدد كبير من العقاقير الطبية المستخرجة من قطران الفحم. وقامت اغلب الصناعات الكيماوية فى حوض نهر الرين ونهر المين.

٤- التقدم المعتدل فى صناعة المنسوجات ، فان تلك الصناعة بعد أن كانت اهم صناعات المانيا قبل قيام الامبراطورية اصبحت ثانوية بالنسبة الى الصناعات المعدنية الثقيلة التى قامت عليها عظيمة المانيا فى الازمنة الحديثة ويرجع ذلك الى شدة منافسة انجلترا وفرنسا لالمانيا فى المنسوجات القطنية والحريرية ، والى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما فى انتاج المنسوجات التيلية والحريرية . على ان تقدم المانيا فى صناعة المنسوجات كان مما لا يستهان به ، فقد زاد استهلاك القطن فى اواخر القرن الماضى سوى انجلترا والولايات المتحدة ، وتقوم صناعة تلك المنسوجات فى ولايات المانيا الجنوبية مثل بفاريا وروتنبرج ، اما صناعة المنسوجات الصوفية فاهم مراكزها سكسونيا وحوض الرين الأوسط.

٥- كثرة تنظيم الصناعة وميلها الى التضخم والتركز ، ولعل ذلك اهم ما يميز المانيا عن بقية دول أوربا الصناعية . غير أن نزعة التضخم فى الانتاج وفى رؤوس الاموال ، والتركز فى إدارة الشركات المتشابهة فى وظائفها ، من ميزات الصناعة الحديثة فى جميع الدول، لما تسببه من

الفوائد الجليلة كالاقتصاد فى نفقات الانتاج كلما زاد مقداره ، وقبات الأسعار ، وتقليل اضرار المنافسة بين المنتجين ، وزيادة النجاح فى التجارة الخارجية . ويحدث تضخم الشركات باندماج بعضها فى بعض بسبب تغلب القوى منها على الضعيف ومن احسن الأمثلة لذلك شركة كروب ومركزها فى مدينة اسن فى خوض الروهر . فقد كانت تلك الشركة سنة ١٩١٠ مالكة لستة مناجم للفحم، ولعدد كبير من مناجم الحديد ، وستة مصانع لصهر الحديد وصنع الفولاذ، ومصنع لبناء السفن، كما بلغ عدد مستخدميها نحو ٧٠.٠٠٠ موظف، والمرتزقين من اجورها نحو ٢٥٠.٠٠٠ نسمة . وقد نشأت هذه الشركة كغيرها من الشركات بطريق الاندماج كما بيننا.

وكان تضخم الشركات اوضح مايمكن فى صناعة التعدين والآلات الفولاذية والمعدات الكهربائية ، وكذلك فى المصارف المالية ، حتى بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة انذرت باستيلاء شركة واحدة على جميع فروع صناعة معسنى كصناعة الآلات الكهربائية فى كل انحاء الامبراطورية.

اما نزعة التركز فى إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت اوضاعاً مختلفة ، فمن اتفاق بسيط بين الشركات المنافسة على تحديد الأسعار وتعيين الأسواق وتقسيم الأرباح فيما بينها بطريقة عادلة ، ويسمى ذلك باسم (اتفاق الفوائد) الى انشاء نقابات انتاجية تعرف باسم كارتل وتقوم تلك النقابات على أساس تعاقد الشركات على منع التنافس بينها فى الاسعار ويتبع ذلك تحديد مقدار الانتاج ونوعه وتعيين الاسواق التى يباع فيها ، غير ان الشركات المتعاقدة تحتفظ بشخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة ، وان قبلت تحديد سلطتها بالقيود التى يفرضها عليها الاشتراك فى النقابات الانتاجية ولذا اختلفت تلك المقابات فى

المانيا كثيراً عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة حيث تعرف باسم (Trust) وذلك لأن تلك النقابات الأخيرة قد مرت بجميع مراحل تكوين الكارتل ثم انتهت باندماج الشركات المتعاقدة تحت إدارة واحدة تمثل فيها التركز والتضخم والاحتكار بأجلى معانيها . وما ذلك الا لأن حكومة الولايات المتحدة ، نظراً لخوفها من الاحتكار ، اصدرت تشريعاً لمحاربة الذى خشيته ، اذ ان الشركات اضطرت الى الاندماج بعضها فى بعض تخلصاً من الوقوع تحت طائلة التشريع . ولم يحدث فى المانيا ذلك التطور الاخير للنقابات الانتاجية لانه لم يصدر فيها مثل ذلك القانون.

وقد بلغ عدد النقابات الانتاجية فى المانيا سنة ١٩١٤ حوالى ٣٨٥ نقابة ولم يزد عمر اغلبها من مبدأ القرن الحالى عندما اشتدت الرغبة فى تقوية مركز المانيا الصناعى وضمان تفوقها فى الاسواق الخارجية . وقد شملت النقابات الانتاجية جميع فروع الصناعة فى المانيا ، وكان اعظمها اهمية واكثرها ثروة وابعدها نفوذاً النقابات الخاصة بصناعة الحديد والفولاز واستخراج الفحم ، وكان عددها نحو ٨١ نقابة . وتظهر صحة ذلك من أن نقابة الفحم فى وستفاليا وحوض الرين التى تكونت سنة ١٨٩٣ كانت مسيطرة سيطرة تامة على تجارة الفحم فى الشمال الغربى من المانيا وفى اغلب اقاليمها الوسطى ، وكذلك كانت صناعة الفولاذ ، وهى على جانب عظيم من الأهمية ، خاضعة تماماً لخضوع لاتحاد مصانع الفولاذ الذى تكون سنة ١٩٠٤ فى مدينة دسلدورف.

ولا ريب فى ان قيام النقابات الانتاجية يعتبر من وجوه كثيرة رجوعاً الى نظام النقابات الطائفية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى، والتى رمت الى نفس الاغراض التى ترمى اليها النقابات الانتاجية ، كتقليل

المنافسة وتحديد الأسعار والانتاج ، وعمل كل ما يعود بالفقائدة على المنتجين وان كان غير متفق مع مصلحة المستهلكين.

وعلى الرغم من انتشار النقابات الانتاجية فى جميع الدول الصناعية ، فانه يصعب اجماع الرأى على تحبيذها او استنكارها نظراً لكثرة مالها من الفوائد والمضار ، وتتلخص فوائدها فيما يأتى:

١- يضمن المنتجون الحصول على ارباح ثابته وعالية ، ولذا تزيد مقدرتهم على توسيع الانتاج وتحسينه واستخدام احدث الوسائل العلمية لتحقيق ذلك ، فيستفيد المنتج بسبب زيادة الارباح كما يستفيد المستهلك بسبب جودة المصنوعات وثبات اسعارها.

٢- ينعم المجتمع عامة والطبقات العاملة خاصة باستقرار للصناعة وقوة الشركات الصناعية وعدم التنافس بينها ، لأن ذلك يؤدى الى جودة المصنوعات وقلة تقلب الاسعار وضمان العمال لارزاقهم واعمالهم .

٣- يزيد النجاح فى التجارة الخارجية بسبب تقسيم الأسواق بين الشركات المختلفة وعدم التنافس بينها ، وبذا تستطيع ان توجه كل عنايتها ان التغلب على منافسة الشركات الاجنبية فى تلك الأسواق ، وتتمكن من تخفيض أسعارها الى اقل أحد ولو أدى هذا إلى تحمل خسائر مؤقتة ، لأنها تضمن الأرباح الكبيرة فى اسواق البلاد الداخلية.

٤- ترحب الحكومة بقيام النقابات الانتاجية لأن ذلك يساعدها على سهولة الاشراف على شئون الصناعة ، وعلى الحصول على ماتحتاج اليه من المصنوعات بأقل ثمن واحسن نوع وفى اقصر وقت ، ولهذا الاعتبار اهميته فى وقت الحرب عندما تحتاج الحكومة الى تموين جيوشها واساطيلها بالملابس والذخائر والمعدات الحربية الكثيرة والمتنوعة.

٥- يرحب الاشتراكيون بتلك النقابات مع مايعرف عنهم من مقت الراسمالية ، ومع ان تلك النقابات اكبر مظهر لقوة الراسمالية وسيطرتها الغشومة ، وذلك لاعتقادهم بأن توحيد الصناعات الهامة تحت أشراف تلك النقابات انما هو خطوة كبيرة نحو تحقيق سياستهم التى ترمى الى امتلاك الامة للمرافق العامة فى الدولة ، وللصناعة بنوع خاص.

اما مضار النقابات الانتاجية فأهمها:

١- انها تقضى على الصناعات الصغيرة ، وعلى رؤوس الأموال القليلة وتدفع بها أما الى الاندماج فى الشركات الكبيرة او الى الافلاس ، ولا يتفق ذلك مع مصلحة الأمة فى شئ ، نظراً لتركز السيطرة على الصناعة وعلى ماتدره من الارباح الكبيرة فى ايد قليلة ، وبذا تحرم اكثرية الأمة مما تعتبره نصيبها العادل من الثروة الأهلية لأنه لولاها لما حدث انتاج او استهلاك.

٢- ان ثبات الاسعار يجعلها غير خاضعة لقانون العرض والطلب ، فيحرم جمهور المستهلكين من فوائد كثرة الانتاج وشدة التنافس بين المنتجين.

٣- ان زيادة الاسعار فى الاسواق الداخلية بالنسبة اليها فى الاسواق الخارجية لا يتفق مع العدالة ، لأنه يقضى بتفضيل المشترين من الأجانب على المشترين من اهل المانيا ، مع ان السلع المبيعة هى من صنع الاخيرين ومن ثروة بلادهم.

٤- ان المهيمنين على النقابات الانتاجية يعتبرون ملوكا غير متوجين لما يتمتعون به ثروة عظيمة وتحكم مطلق فى حياة الدولة وسيطرة تامة على الاسعار والانتاج ، ولأنهم لا يخضعون نفوذهم العظيم لسلطة الحكومة التى تمثل إرادة الشعب ، وليس يبعد ان يجنحوا الى إساءة

استخدام نفوذهم واستغلاله لخدمة مصالحهم الخاصة او مصالح الشركات التى يشرفون عليها.

وسواء اكانت فوائد النقابات الانتاجية اكثر من اضرارها ام اقل منها فلا مراء فى أن تلك النقابات قد اصبحت من مميزات الصناعة الحديثة التى لا مفر منها ، وانها قد عادت بالفوائد الجمة على المانيا ، اذ لولاها لما تمكنت تلك البلاد من سرعة التفوق فى الصناعة على الرغم من حداثة عهدها بها ، ومن ان تصل الى ما وصلت اليه من مكانة سامية بين دول العالم الصناعية والتجارية.